Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 7, Issue 47 (2023) • P: 13 - 1
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps
ISSN: 2522-3399 (Online) • ISSN: 2522-3399 (Print)

The degree of impact of the admission policies of Jordanian public universities in aligning their outputs with the requirements of the labor market from the point of view of the faculty

Dr. Nisreen Abd Alhafed Alofishat
Faculty of Educational Sciences | University of Jordan | Jordan

Received: 10/07/2021
Revised: 21/07/2021
Accepted: 07/09/2022
Published: 30/12/2023

* Corresponding author: nisreen6677@yahoo.com

Citation: Alofishat, N. A. (2023). The degree of impact of the admission policies of Jordanian public universities in aligning their outputs with the requirements of the labor market from the point of view of the faculty. *Journal of Educational and Psychological Sciences, 7*(47), 1 – 13. https://doi.org/10.26389/AJSRP.C100721

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aimed to reveal the degree of impact of student admission policies in Jordanian universities in achieving alignment between education outcomes and labor market requirements. The study adopted the descriptive survey method, and the questionnaire was used as a tool for the study, which was distributed to a simple random sample of (300) male and female faculty members in universities. (Jordanian, Mutah, Hashemite) The results of the study showed that the degree of impact of student admission policies in Jordanian universities in achieving alignment between educational outcomes and labor market requirements has obtained a total average of (3.42 out of 5); That is, to a moderate degree, and there are statistically significant differences due to the two variables; Gender and in favor of females, and for specialization and in favor of scientific disciplines, and there are no statistically significant differences due to the academic rank variable. Based on the results, the researcher presented several recommendations and proposals for developing student admission policies in Jordanian universities and raising the level of harmonization between education outcomes and labor market requirements.

Keywords: alignment, student admission policies, education outcomes, Jordanian universities, labor market requirements.

درجة تأثير سياسات قبول الطلبة بالجامعات الحكومية الأردنية في مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر هيئة التدريس

د/ نسرين عبد الحفيظ العفيشات
كلية العلوم التربوية | الجامعة الأردنية | الأردن

المستخلص: هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وتم توزيعها على عينة عشوائية بسيطة بلغت (300) عضواً وعضوة هيئة تدريس في الجامعات (الأردنية، مؤتة، الهاشمية) وبينت نتائج الدراسة أن درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل قد حصلت على متوسط كلي (3.42 من5)؛ أي بدرجة متوسطة، ووجود فروق دالة إحصائيًا تعزى لمتغيري: الجنس ولصالح الإناث، وللتخصص ولصالح التخصصات العلمية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية. واستنادا للنتائج قدمت الباحثة جملة من التوصيات والمقترحات لتطوير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية ورفع مستوى المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

الكلمات المفتاحية: المواءمة، سياسات قبول الطلبة، مخرجات التعليم، الجامعات الأردنية، متطلبات سوق العمل.

مقدمة.

تسعى جميع الأنظمة في العالم لإيجاد مكانة مرموقة لها في عالم التعليم والمعرفة، ولذلك بدأت بالعمل الدؤوب لتحقيق الشروط العالمية لجودة التعليم، وليس هذا الهدف فحسب وإنما ليكون لها السبق في الإنتاج المعرفي من خلال العناية بمدخلات مؤسساتها التعليمية من الطلبة، وكذلك العناية بإيجاد أفضل الظروف لإعطاء مخرجات تعليمية متميزة، تحقق لها الميزة التنافسية في أسواق العمل المحلية والعالمية.

وقد شهد التعليم العالي- في العقود الأخيرة- تحولات كبيرة نتيجة بروز عوامل عديدة منها: العولمة، والمنافسة والاحتياجات المتجددة لسوق العمل، وتزايدًا ملحوظًا في أعداد الطلبة والمؤسسات والتخصصات، وزيادة النفقات في قطاع التعليم العالي يرافقها شح الموارد المالية، وضعفًا ملموسا في مخرجات التعليم العالي، وتبني مفهوم المساءلة والمحاسبة، واستقلالية مؤسسات التعليم العالي، وبروز مفهوم العالمية، فضلا عن الثورة التكنولوجية والمعرفية التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالتعليم العالي من حيث الكم والنوع، فركزت مؤسسات التعليم العالي على التعليم النوعي وتحسين الجودة، والحرص على تحقيق مستويات عالية من الأداء. (كعواشي، 2007).

وفي مؤسسات التعليم العالي فإن ضمان الجودة يتحقق عندما تكون مخرجات المؤسسة مطابقة لأهدافها والمعايير الموضوعة لها، ويتم تقويم ضمان الجودة من خلال مواصفات محددة منها الطالب المستفيد من الخدمة، وسوق العمل الذي يستقبل الخريجين، والمؤسسة التي تقدم الخدمة، والقيمة التي تعكسها الخدمة، وكذلك المناهج، والبحوث العلمية، والطلبة والمرافق، وخدمة المجتمع. (الخرابشة والهباهبة، 2011).

ويهدف ضمان الجودة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لتأمين مخرجات ذات جودة عالية، وذلك بممارسة مختلف النشاطات التي يمكن أن تؤدي إلى المستوى المطلوب من الأداء من خلال الالتزام بمجموعة من المعايير والإجراءات التي تؤدي بدورها إلى مخرجات تمتاز بأنها تحقق متطلبات الأداء وتعزز ثقة الجمهور المستفيد من مخرجاتها(David & Harold, 2000).

وتعد أسس قبول الطلبة من أهم مؤشرات الجودة، حيث إن اختيار الطلبة وقبولهم في مؤسسات التعليم العالي يعد الخطوة الأولى في مجال جودة ونوعية التعليم العالي، ولا بد من إعادة النظر في سياسة القبول ليتم اختيار الطلبة في التخصصات عن طريق اختبارات عامة تعكس ميول وقدرات الطالب، وأن تتناسب أعداد الطلبة المقبولين في كل تخصص مع أعداد أعضاء هيئة التدريس، فضلًا عن توفر البنى التحتية اللازمة لهم (نصار، 2019).

وتهدف المبادئ المرتبطة بأسس القبول في الجامعات الأردنية بالأساس الى مخرجات افضل تتواءم مع متطلبات سوق العمل، حيث أن اغلب دول العالم تعتمد مبدأ اختبارات القبول الجامعي، وليس من العدل والإنصاف قبول الطالب في الجامعة بناء على معدل الثانوية العامة فقط، وليس ذلك كما يذهب البعض الى تفسيره بالبديل عن الثانوية العامة، فلا علاقة له بما يشاع عن الغاء امتحان شهادة الثانوية العامة أو تهميش دورها، بل سيبقى امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة هو معيار النظام التعليمي الأردني وحصيلته، وسيتم الأخذ بالنسبة الأكبر من معدل الثانوية العامة في عملية القبول، كما وليس لذلك أية علاقة بالرسوم الجامعية كما يعلق البعض، كما ولن يتم الغاء القبول الموحد (داغر والطراونة والقضاة، 2016).

تختلف نظم الاتجاهات الحديثة في سياسة القبول بالتعليم العالي الجامعي بناء على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل منها، ففي أمريكا تختلف طلبات القبول بالجامعات الأمريكية حيث تقوم كل جامعة بوضع الشروط الخاصة للقبول بها وتتفاوت فيما بينها لتصل إلى درجة عالية من التنافس في الجامعات المرموقة وتضع المؤسسات قواعد للاختيار لتحد بذلك من التحاق الطلاب وتقتصر على أصحاب المستويات الأعلى من التحصيل، ويقوم مكتب القبول بفرز الطلبة الجدد المتوقع التحاقهم في جامعات الولايات المتحدة، وتحدد شروط القبول بالكليات الجامعية الأمريكية بناء على اختيار الامتحان النهائي في المدارس الثانوية، والسجل الدراسي في المدرسة الثانوية، والتقارير الشخصية التي تكتبها فئة المدرسة التي درس بها، واختبارات التحصيل والاستعدادات (WIPO, 2019).

وفي ضوء ما تشهده الجامعات الأردنية من تزايد في أعداد الطلبة المتقدمين للدراسة فيها يستدعي اختيار أسس واضحة للقبول يراعي فيها احتياجات المجتمع ومؤسساته المختلفة ورغبة الطالب بالتخصص المراد الالتحاق به ودراسته، بالإضافة إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام المتقدمين للدراسة الجامعية، لذا فإن الجامعات ينبغي أن تلعب دورا مهما في انتقاء الطلبة الذين يتقدمون للدراسة فيها ويفضل انتقاء أكفأ الطلبة باعتماد شروط معلنة ومعروفة لدى الجميع، وبخاصة لرفع كفاءة العملية التعليمية والتربوية وتلبية احتياجات المجتمع من الخريجين في جميع الاختصاصات حيث ان أهداف الدراسة الجامعية لم تعد تقتصر على إعداد الخريجين من حملة شهادة البكالوريوس مثلما كان الحال في السابق، حيث كانت الأعداد قليلة من حاملي الشهادات الجامعية وسوق العمل بحاجة ماسة لتوظيفهم. أما الآن فأصبح التعليم الجامعي أداة فعالة لتحقيق التقدم العلمي والمشاركة في التطوير والتنمية واصبح تأهيل الخريج الجامعي مطلبا أساسيا لكي يتمكن من مواكبة متطلبات العصر (شتيوي، 2019).

وتعتبر الجامعات عنصراً نوعياً بحيث يوفر الدمج للثقافات، والأطر الفكرية والوطنية، والاجتماعية، وبالتأكيد للغايات الاقتصادية. كما وأن للجامعات قيما متقدمة باعتبارها مفتاحاً رئيساً للعدالة، والحياة الديمقراطية، وتفتيت الفوارق في المجتمع. إذ يعتبر نقطة مضيئة وعلى المستوى العالمي، والتطوير الإنساني. وله الإضاءة نفسها على المستويات الاجتماعية والفردية في تحقيق الذات. إن المتتبع للطلبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي وعلى المستوى العالمي، يجد أن الطلبة القادمين من أسر غنية لهم فرص عالية للقبول في مؤسسات التعليم العالي وبشكل ميسر. إذ يمكنهم شراء هذه الفرص من جامعات خاصة ذات تكلفة عالية، وحتى أولئك الطلبة منهم، وبالرغم من إعدادهم الضعيف للتعليم العالي (طناش، 2012).

فالإنسان يمثل عنصرًا ديناميكيًا في مدخلات ومخرجات عملية التنمية البشرية، فيغدو عنصرًا حاكمًا على بقية الموارد المادية والطبيعية لا محكومًا لها، فالتنمية الشرية تستهدف إنسانية الإنسان وإعداده (كريم، 2022)، ومخرجات التعليم هي المرحلة النهائية التي تزودنا بالطرق العلمية والأساليب المتطورة والمسالك المتبادلة، وهي الأداة الأمثل التي تعمل على إعادة وصقل القدرات العقلية والمهارات اليدوية، فهي عملية ضخمة لإعادة تشكل الإنسان على نطاق واسع وعلى نحو واسع أكثر إيجابية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020).

لذلك لا بد من التمييز بين رغبات الطلبة في اختيار تخصصاتهم التي قد لا يتوفر لها مجالات العمل مستقبلًا، وبين ما هو ممكن مهنيًا واقتصاديًا، بمعنى أن الرغبة الاجتماعية للوظائف يجب أن تتماشى مع الإمكانات الاقتصادية المتاحة للدول ولطبيعة أوضاع سوق العمل (المصري، 2018).

ولذلك ترى الباحثة أنه لكون سياسات قبول الطلبة هي المعيار لتصفية الطلبة المتقدمين لدخول الجامعات الأردنية، فإن دورها يتمثل بإيجاد أفضل المدخلات للعملية التعليمية الجامعية، وبالتالي توفر عنصرًا هامًا لمخرجات ذات جودة عالية تتوافق مع حاجات سوق العمل، وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

نظرا لازدياد أعداد الطلبة الذين اجتازوا امتحان الثانوية العامة في السنوات الأخيرة، ومقابل ذلك ازدياد أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الأردنية بما يفوق الطاقة الاستيعابية لهذه الجامعات، مما ينتج عنه زيادة الأعباء الدراسية على أعضاء هيئة التدريس، واكتظاظ في القاعات التدريسية، وبالتالي يؤثر تأثيرًا سلبيًا على كم المعرفة التي يتلقاها الطالب ونوعيتها، مما يقلل من جودة مخرجات التعليم، وكذلك يقلل من قدرة هذا الطالب على الدخول في سوق العمل والانخراط به باحترافية.

وفي ضوء ما توصلت إليه العديد من الدراسات كدراسة البنهساوي (2018) ودراسة داغر وآخرون (2016) والتي أشارت إلى أن هناك عدم توافق بين مخرجات الجامعات مع متطلبات سوق العمل، وأن البعض يعزي هذا السبب إلى أسس ومعايير القبول الجامعي الذي له دور كبير في زيادة أعداد الطلبة في الجامعات، وكذلك أن متوسط المعدلات التي يتم قبولها في الجامعات تتحدد ضمن قائمة محددة من التخصصات التي تصل في ختام المرحلة الدراسية الجامعية بالخروج بعدد كبير من الطلبة من ذات التخصص.

ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة بالتعرف على درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق؛ تتحدد مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

1- ما درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل؟

2- ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة لدرجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل لمتغيرات الجنس، والتخصص، الرتبة الأكاديمية؟

أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

2. فحص ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) في تقديرات عينة الدراسة درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى إلى متغيرات (الجنس، والتخصص، والرتبة الأكاديمية).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الدراسة من خلال تناولها أكثر المواضيع التربوية حداثة وأصالة ويمثل مشكلة وظاهرة اجتماعية تؤثر بشكل كبير على المجتمع وهي سياسات القبول الجامعي ومخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وقد تفيد نتائج الدراسة المسؤولين في الجامعات الأردنية في معرفة درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وتوفير خلفية نظرية وعملية للقائمين على رسم السياسات التربوية في الجامعات الأردنية، ومن المؤمل أن يستفيد من نتائجها وزارة التعليم العالي، والقائمون على القبول الموحد، من خلال الاطلاع على النتائج والتوصيات ونتائج الدراسات السابقة التي تم إدراجها بحيث يتم الاستفادة مما طرح لإعادة بناء منهجية علمية لعملية قبول الطلبة في الجامعات الحكومية، كما يمكم إفادة الباحثين، وذلك لتكون مصدرًا ومرجعًا لتزويدهم بالمعلومات اللازمة وكذلك نقطة انطلاق لمزيد من الدراسات التربوية، والاطلاع على المشاريع والمبادرات التي تقدمها الجامعات والقيادات القائمة على إدارة الجامعات من خلال متابعة الشؤون المتعلقة بمخرجات العملية التعليمية بالتنسيق مع الجهات المعنية من الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

حدود الدراسة:

تقتصر نتائج الدراسة على الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل
- الحدود البشرية: عينة من أعضاء الهيئة التدريسية.
- الحدود المكانية: الجامعات الأردنية الحكومية (الأردنية، الهاشمية، مؤتة)
- الحدود الزمانية: خلال الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2020/2019.

التعريفات المفاهيمية والإجرائية:

- **سياسات قبول الطلبة:** تعرف سياسات قبول الطلبة بأنها: " الأسس والمعايير التي يتم من خلالها قبول الطلبة" (السلخي، 2012: 318).
  - وتعرّف إجرائيًا بأنها: مجموعة الشروط التي تضعها وزارة التعليم العالي ليتم قبول الطلبة وتصنيفهم ضمن التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية.
- **مواءمة:** وتعرف بأنها القدرة على توفير متطلبات سوق العمل من الخريجين الأكفاء القابلين للتعلم الذاتي المستمر، والذين يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم في الاندماج بالعمل بالشكل المطلوب في سوق العمل (عيسان، 2006: 16)
- **مخرجات التعليم:** تعرّف مخرجات التعليم بأنها: "عبارة عن سلوكيات متنوعة متباينة، منها ما هو مرغوب فيه بشدة ومنها ما هو غير مرغوب فيه (العودات، 2003: 124).
  - وتعرّف إجرائيًا بأنها: مجموعة القدرات المعرفية والسلوكية والمهارية التي اكتسبها الخريج الجامعي بعد إنهائه فترة الدراسة الجامعية.
- **سوق العمل:** يعرّف بأنها المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات، والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج (الطلاع، 2005: 13).

2-الإطار النظري والدراسات السابقة.

2-1-الإطار النظري:

إن الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، ليعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، وهذا يتطلب إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وفي مقابل ذلك يكون هناك اختبارات للقبول في الجامعات ليقبل الطالب وفقها بناء على

محكات تختلف باختلاف الكفايات المطلوبة لكل تخصص... بحيث تصبح معايير القبول مركبة من اختبار الثانوية بآلياته الجديدة... واختبار القبول في الجامعة... بالإضافة إلى اختبار القدرات... واختبار للاتجاهات والميول وغيرها من المتطلبات (نصار، 2019).

وفي مطلع العام الحالي عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإجراء تعديلات على السياسة العامة لقبول الطلبة الأردنيين في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس للعام الجامعي (2023-2024) والصادرة بتاريخ 6-7-2023م بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم (308-2023)، وقد تضمنت التعديلات بعض الخطط الدراسية للعام الدراسي الحالي، وتحديد معدلات القبول في التخصصات بشكل عام، ورفع مستوى القبول في التخصصات الطبية والعلمية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023)، ويلاحظ من خلال الاطلاع على السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية بأن هناك إعادة نظر في العديد من الأسس والمعايير المتعلقة بالقبول الجامعي والتوزيع النسبي وتحديد معدلات القبول وفقاً لأسس ترتبط بمخرجات التعليم السابق في العديد من التخصصات وخاصة من حيث حصر أعداد الخريجين في التخصصات العلمية والطبية التي شهد الأردن تزايداً ملحوظاً بها مقارنة بعدم توفر فرص العمل لهم.

وتعد مواءمة مخرجات التعليم في الأردن مع احتياجات سوق العمل أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل للشباب والحد من البطالة. وتشكل المشكلة الأساسية في سوق العمل الأردني عدم توافق المؤهلات والمهارات التي تمتلكها الكوادر العاملة مع الاحتياجات الوظيفية في سوق العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الوضع الاقتصادي في البلاد (الجوارنة وصوص، 2017).

كما يجب استخدام الأدوات والتقنيات التي يمكن الاستفادة منها في رفع مستوى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، مثل استخدام التعلم الإلكتروني والتدريب المهني والتعليم العملي. ويجب أن تكون هذه الأدوات والتقنيات متاحة ومناسبة لجميع فئات المجتمع ولجميع المستويات التعليمية.

ويعدّ سوق العمل بقطاعاته المختلفة والمتمثل بإصحاب العمل القاضي الفعلي في الحكم على مخرجات التعليم ومواصفات الخريجين ومدى ملائمتهم لسد احتياجاته ومتطلباته، ولهذا يعتبر سوق العمل شريكاً إستراتيجياً للجامعات بالتشاركية في عملية التحسين والتطوير استجابة لتطورات وتحديات سوق العمل المتسارعة والتي أصبحت تشكل تحدياً للجامعات وما سيترتب على ذلك من تغيرات مما دفع بالجامعات إلى إعادة ترتيب سلم أولوياتها بدءاً من تطوير مدخلاتها انطلاقا من حرصها على الموائمة والتميز في عطائها المنشود (مقدادي، 2021).

وتتمثل الضرورة الملحة بالعمل على ترجمة أفكار تحسين نوعية مخرجات التعليم عملياً تتطلب من الجامعات المزيد من الجهود المتمثلة بمجموعة من الإجراءات العملية ومنها العمل على إجراء مراجعة دورية لخطط وإستراتيجيات الجامعات فيما يخص مخرجاتها التعليمية في كل عام دراسي ولكل برنامج أكاديمي، واعتماد آليات إجرائية لقياس نوعية مخرجات التعليم ومنها ربط ما تم توظيفه من الخريجين مقروناً بالعدد الكلي ولكل برنامج أكاديمي،وإجراء المزيد من الدراسات الاستطلاعية والمسحية لسوق العمل واحتياجاته وبشكلٍ خاص ماهية مواصفات الطالب الخريج والعمل بموجبها، والتوجه نحو الجانب التطبيقي، وتنويع مؤشرات القياس للأهداف التعليمية والتي تصب بمخرجات التعليم بنهاية المطاف، وتنويع أساليب التدريس وأدواته، وتطوير القدرات المعرفية والتطبيقية لأعضاء الهيئة التدريسية، وتشكيل مجالس استشارية في الجامعات بحيث تضم عددٍ من أصحاب العمل ومن مختلف القطاعات والمؤسسات الريادية للاستفادة من خبراتهم التراكمية من أجل تحسين مدخلات ومخرجات التعليم في الجامعات بما يرقى مع مستوى طموحات أصحاب العمل (حسن، 2022).

تُعد مخرجات التعليم الجامعي النواتج النهائية لإعداد الكوادر البشرية المؤهلة التي يفترض أن تؤدي دوراً فاعلاً في تسيير وإدارة أنشطة مؤسسات سوق العمل انطلاقاً من رؤية ورسالة وأهداف الجامعات باعتبارها مصنعاً للمعرفة والعقول والمهندس الفعلي للعملية التعليمية التعلمية برمتها وسعيها الدؤوب لصناعة كوادر مؤهلة لقيادة مؤسسات سوق العمل. وتجدر الإشارة، بإن هذه المخرجات تعتمد على جملة المدخلات في العملية التعليمية والمتمثلة بتوفر الكفاءات الأكاديمية، والإدارية، والفنية، والمتطلبات المادية والتقنية، والتي بمجملها توظف من أجل إنتاج مخرجات تعليمية ترقى مع مستوى الطموح لسوق العمل وأصحابه (مقدادي، 2021).

ومن خلال الاطلاع على التجربة الأردنية في تعديل أسس ومعايير القبول الجامعي فقد شهد الأردن العديد من الوقفات الاحتجاجية لأهالي الطلبة والطلبة أنفسهم اعتراضاً على عدم الحصول على قبولات في التخصصات التي تم التقدم لها مقارنه بالمعدلات التي تم الحصول عليها في الثانوية العامة، والمتتبع لواقع المجتمع الأردني يلاحظ بأن الاعتراض في غير مكانه وذلك لعدم الأخذ بعين الاعتبار وجود ركود كبير في العديد من التخصصات.

ومن خلال مراجعة سياسة القبول الصادرة في عام 2023م وتعديلاتها يتضح بأن الوزارة عملت بشكل واضح على الأخذ بالتجارب الدولية في الأسس العامة للقبول الجامعي، وتبعاً لمتطلبات سوق العمل واحتياجات السوق وما يوفره من وظائف بشكل عام،

وتحديد معدلات القبول ورفعها في بعض التخصصات تباعاً لمعدلات الطلبة في الثانوية العامة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة.

2-2-الدراسات السابقة:

- **أجرت ضمايرة (2020)** دراسة هدفت إلى معرفة الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من وجه نظر طلبة الجامعات الفلسطينية، حيث تكونت عينة الدراسة من 022مفردة، استخدمت الباحثات العينة الميسرة، وزعت على خريجي الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية، هي: (:جامعة القدس المفتوحة، جامعة النجاح الوطنية، جامعة خضوري، والجامعة العربية الأمريكية)، استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برمجية SPSSفي التحليل كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثتان أن جميع مجالات الدراسة قد كانت درجة الاستجابة عليها بدرجة متردد والتي سجلت متوسطات حسابية تقع بين 4023 إلى 40.0 باستثناء مجال واحد خاص بالمحتوى التعليمي والذي سجل متوسط حسابي قدره 4033بدرجة الموافقة، وخاصة في التخصصات الإنسانية، وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الباحثتان ضرورة العمل على إعادة النظر في سياسة القبول في التخصصات التي يوجد فيها بطالة مرتفعة في سوق العمل، كالتخصصات الإنسانية، ورفع مستوى تقديم خدمات التعليم المستمر والعمل على استحداث البرامج الدراسية والتعديل عليها بحيث تجمع بين المهارات النظرية والتطبيقية، ووجوب العمل على دراسة سوق العمل لمعرفة التخصصات المطلوبة والجديدة وذلك من خلال الدراسات الميدانية لسوق العمل.
- **وقامت محمد (2020)** بدراسة هدفت إلى التوصل لمجموعة من المتطلبات اللازمة لتطوير سياسات قبول الطلاب بالتعليم الجامعي وذلك من خلال التعرف على موقع الطلاب في التعليم الجامعي والتعرف على العوامل المؤثرة على سياسات القبول وأنواعها، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي لتحقيق أهدافه، كما توصل البحث لمجموعة من النتائج منها: أدت زيادة الاقبال على الالتحاق بالتعليم الجامعي إلى أن لجأت كثير من الدول إلى التوسع الكمي في عدد الجامعات دونما اهتمام بالجودة والكفاءة مما نتج عنه ضعف مستوى خريجي التعليم الجامعي وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ولاسيما في الدول العربية، تختلف سياسة القبول المتبعة في أي نظام تعليمي جامعي تبًعا لاختلاف أيدولوجية المجتمع (اشت اركًيا – أرسمالًيا).
- **وأجرى كل من محمد وآخرون (2019)** هدفت إلى مقارنة سياسة القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب أفريقيا، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتم استعراض الأدب النظري المتعلق بالدولتين من حيث التعليم الجامعي وسياسات القبول الجامعي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تطوير في سياسات القبول الجامعي في كلتا الدولتين، واستخدام معايير قبول مرنة متناسبة مع متطلبات المجتمع، وانه تم تطوير معايير القبول وفقاً للموقع الجغرافي، وكذلك يتم استخدام آلبات الرقابة اللازمة والمناسبة على المسؤولين عن التسجيل والقبول في الجامعات، ووجود موضوعية في المعايير المختصة بعملية القبول الجامعي.
- **أجرت القرني (2018)** دراسة هدفت إلى تقديم تصور لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي والوثائقي كمنهج للدراسة، واستبانة من (37) عبارة موزعة على محورين رئيسيين تم توزيعها على جميع مجتمع الدراسة المكون من جميع القيادات من عمداء ووكلاء ومسؤولين وأصحاب قرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية البالغ عددها (28) جامعة حكومية، حيث تم الحصول على استجابة (50) فردا، وبتحليلها بالبرنامج الإحصائي ((SPSS وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: حصل واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية على متوسط (2.33 من (3)بدرجة عالية، وحصلت المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية على متوسط (2.44) من (3) بدرجة عالية.
- وهدفت دراسة داغر وآخرون (2016) التعرف إلى درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداري مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وشملت عينة الدراسة (380) فرد من الإداريين العاملين في مؤسسات المجتمع المحلي (سوق العمل) خلال العام 2015م، وأظهرت النتائج بأن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل كان متوسطاتً، وكذلك بينت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل لكل محور وفق متغير نوع الوظيفة، وتم اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن.
- **قام عزام (2014)** بإجراء دراسة هدفت للتعرف على دور مؤسسات التعليم العالي في تطوير جودة مخرجات الخدمات التعليمية في الأردن،. وقدم الباحث خمس فرضيات أساسية معتمدا على مرتكزات جودة الخدمة التعليمية عالميا، متمثلة بتوجه الإدارة نحو الجودة، والتحسين والتطوير المستمرين، والبيئة المادية والمسؤولية المجتمعية والوسائل التكنولوجية، واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي المسحي وتمثلت الأداة في استبانة تم تطبيقها على عينة تكونت من (75) من موظفي الإدارات العليا في الجامعات الأردنية،افترض الباحث عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين هذه المرتكزات وجودة مخرجات خدمة التعليم العالي، وأظهرت النتائج أثرا ذا دلالة إحصائية بين جميع المرتكزات سابقة الذكر وبين جودة مخرجات خدمة التعليم العالي.

- **وهدفت دراسة هارت ((2008** التعرف إلى انطباع أرباب العمل عن موظفيهم الجدد من خريجي مرحلة البكالوريوس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتمثلت الأداة في استبانة تم تطبيقها على عينة بلغت (301) موظفا، بالإضافة إلى مجموعة من المدراء والرؤساء المباشرين وغير المباشرين، وخلصت النتائج إلى أنه من بين كل خمسة مدراء يعتقد اثنان فقط بأن نسبة الموظفين من الخريجين الحديثين الذين يمتلكون المهارات الأساسية لاحتياجات سوق العمل تتراوح بين 6% إلى 34% أما 57% من أفراد العينة يعتقدون بأن 27% فقط من الموظفين يمتلكون هذه المهارات، كما توصلت النتائج إلى مجموعة المهارات التي تحتاج مزيدًا من التطور والعمل، وهي: المعرفة بالعالم المحيط، وإدارة الذات، والمهارات الكتابية، والتفكير الناقد، والتغير.
- **أجرى موراد (Murad, 2005)** دراسة هدفت إلى قياس الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي الجامعي باعتباره جانب العرض، واحتياجات سوق العمل باعتباره جانب الطلب، وذلك في تخصصي إدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات في الجامعات الأردنية والخاصة، وبلغت العينة (12) جامعة و (50) شركة، كما شملت (400) خريج ممن توظيفهم في القطاعات المختلفة، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فجوة بين مهارات الطلبة الخريجين والمهارات التي يتطلبها سوق العمل بينما هناك رضا من الناحية المعرفية الأكاديمية.
- **قام الجوارنة (2004)** بإجراء دراسة هدفت للكشف عن درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2003/2002 من وجهتي نظر أفراد عينة الدراسة، وبيان أثر بعض المتغيرات على ذلك وهي: الجنس، الخبرة، الدائرة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على عينة مكونة من (125) عاملًا وعاملة بالإضافة إلى (5) خبراء من المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، وأشارت النتائج إلى أن التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ركزت على عناصر التعليم، والصحة، والدخل، والمعرفة، والتنوع الثقافي، والحرية الثقافية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وكذلك أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الدخل، وبين متوسطات تقديرات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، لدرجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في جميع مجالات الدراسة.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسة السابقة يتضح بأنه ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالي، إلا أن هناك بعض الدراسات التي تشابهت مع الدراسة الحالية من حيث تناول مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل كدراسة ضمايرة (2020) ودراسة داغر وآخرون (2016)، ودراسة القرني (2018)، كما تشابهت مع جميع الدراسات من حيث المنهج المستخدم (المنهج الوصفي)، باستثناء دراسة محمد وحسن وعبد الحميد (2019) فقد استخدمت المنهج المقارن.

- وفي ضوء عرض الدراسات السابقة استفادت الباحثة من معرفة المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة عزام (2014) ودراسة (Murad, 2005) من حيث مجتمع الدراسة، واختلفت بأنها أخذت أعضاء هيئة التدريس كعينة للدراسة، وتتحدد جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:
- تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية.
- إثراء مشكلة الدراسة باطلاع الباحثة على الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بشكل ملائم.
- اختيار مناهج الدراسة وبناء أدواتها، والتعرف على نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.
- معرفة مواطن القوة والخلل بما يفيد الدراسة الحالية.
- استنتاج نتائج البحث، من خلال ما تحصل عليه من نتائج الدراسة الميدانية ورصد مدى الاتفاق، أو الاختلاف
- بين نتائج الدراسة الحالية، والدراسات السابقة.
- وقد تميزت هذه الدراسة من خلال هدفها معرفة درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

3-منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي لأنه الأنسب للدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية الأردنية، وتم اختيار ثلاث جامعات (الأردنية، اليرموك، الهاشمية) خلال العام الدراسي (2020/2019) وعددهم (6061) عضوًا وعضوة هيئة تدريس، وقد بلغ عدد العينة (300) عضوًا وعضوة هيئة تدريس، تم اختيارها حسب الجداول الإحصائية بالطريقة العشوائية البسيطة، وتمثل ما نسبته (4.95%) من العينة، والجدول (1) يبين توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغيراتها.

جدول (1): توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغيراتها.

المتغير	أبعاد المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	156	52%
	أنثى	144	48%
التخصص	إنسانية	156	52%
	علمية	144	48%
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	191	64%
	أستاذ مشارك	79	26%
	أستاذ دكتور	30	10%
	المجموع	300	100%

يتضح من الجدول تساوي العدد في متغيري (الجنس والتخصص) والذي جاء بمحض الصدفة، بناء على استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لحكومية الثلاث (الأردنية، اليرموك، الهاشمية). والتي تم اختيارها نتيجة لتوجه الكثير من الطلبة فيها، واعتمادا على التوزيع الجغرافي الذي يخدم الشريحة الأوسع من سكان المملكة.

أداة الدراسة:

بناء على أسئلة الدراسة وأهدافها وبعد الاطلاع على الأدب التربوي في هذا المجال مثل دراسة (جوارنة، 2007)، ودراسة واستشارة متخصصين في أصول التربية قامت الباحثة بتطوير أداة الدّراسة، حيث تكونت في صورتها الأولية من 25 فقرة.

صدق الأداة:

تم عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على (10) من المحكمين من ذوي الخبرة الأكاديمية المعرفية في تخصص أصول التربية، إدارة الأعمال، القياس والتقويم، وطلب منهم إبداء رأيهم في فقرات الأداة وارتباطها بموضوع الدراسة ودقتها اللغوية ومناقشتها، وقد تم اعتماد ما نسبته (80%) من ملاحظات المحكمين، وإجراء التعديلات المقترحة التي اقتصرت على تعديل في الصياغة اللغوية لبعض الفقرات حيث أصبحت الأداة بشكلها النهائي مكونة من (25) فقرة.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام التطبيق وإعادة التطبيق (Test- Retest) من خلال تطبيق الأداة على (20) عضوًا وعضوة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وبعد أسبوعين تم التطبيق مرة ثانية وبلغ معامل الارتباط 0.85.

الوزن النسبي:

وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وقد اعتمد المعيار الإحصائي للتصحيح:

$$\frac{5-1}{3} = 1.33$$

وعليه فإن الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي بين (1-2.33) تمثل بدرجة منخفضة. 2.34– 3.67 تمثل بدرجة متوسطة. 3.68 – 5 تمثل بدرجة مرتفعة

المعالجة الإحصائية:

تم معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج ((SPSSحيث استخدمت الأساليب الاحصائية التالية:

- للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة والجدول (2) يبين ذلك.
- للإجابة عن السؤال الثاني تم إجراء اختبار (ت) واختبار التباين الأحادي ((ANOVA من أجل تحديد فيما اذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس والكلية ومستوى الدراسة،

4-نتائج الدراسة ومناقشتها.

4-1-النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل مرتبة ترتيبًا تنازليًا

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تواكب سياسات قبول الطلبة المعايير العالمية للجودة الشاملة.	3.90	.49	1	مرتفعة
2	تراعي سياسات قبول الطلبة متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي.	3.74	.96	2	مرتفعة
15	تساهم سياسات قبول الطلبة في تشكيل ملامح مخرجات التعليم.	3.72	.87	3	مرتفعة
25	تعتمد عملية اختيار الطلبة على اختبارات عامة تعكس اتجاهات الطلبة وقدراتهم.	3.69	.93	4	مرتفعة
4	تساهم سياسات قبول الطلبة برفع كفاءة الخريج الجامعي.	3.63	.91	5	متوسطة
14	تدعم سياسات قبول الطلبة مبدأ التشاركية بين الجامعات ووزارة العمل.	3.63	.63	5	متوسطة
22	تؤدي سياسات قبول الطلبة وظيفة مساعدة الأفراد في اختيار التخصصات غير المشبعة.	3.61	1.10	7	متوسطة
24	تقوم سياسات اختيار الطلبة على معايير سلوكية وأكاديمية.	3.57	1.07	8	متوسطة
13	تدعو فلسفة التربية والتعليم إلى التواصل الفعال مع الإنسان من شتى المنابت والأصول.	3.56	.93	9	متوسطة
21	تتصل سياسات قبول الطلبة بالمتغيرات العالمية في كافة المجالات.	3.55	.91	10	متوسطة
17	تتسم أسس قبول الطلبة بالمرونة اللازمة لاستيعاب مستجدات العصر.	3.53	.89	11	متوسطة
12	توفر الجامعات ضمن سياسات القبول برامج خاصة للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة.	3.52	.89	12	متوسطة
7	تتواءم سياسات قبول الطلبة مع أسس ومعايير التصنيفات العالمية للجامعات.	3.45	1.03	13	متوسطة
10	تهتم سياسات قبول الطلبة بالكيف وليس الكم.	3.44	.94	14	متوسطة
18	تتوافق سياسات قبول الطلبة مع الخطط التعليمية والتشغيلية للجامعات.	3.30	.81	15	متوسطة
20	تتسم عملية اختيار الطلبة بأنها عملية نظامية لها أهداف محددة.	3.30	.89	15	متوسطة
23	تشكل سياسات قبول الطلبة أساسًا متينًا لتحقيق أهداف العملية التربوية التعليمية.	3.29	1.11	17	متوسطة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
16	تعزز سياسات قبول الطلبة مبدأي العدل والمساواة.	3.24	.91	18	متوسطة
19	تتوافق سياسات قبول الطلبة مع خطط تطوير التعليم العالي في الأردن.	3.23	.86	19	متوسطة
8	تصنف سياسات قبول الطلبة طلبات القبول حسب حاجة سوق العمل.	3.20	.83	20	متوسطة
6	تراعي سياسات قبول الطلبة شروط الصحة النفسية والجسدية للطالب.	3.16	.98	21	متوسطة
9	تراعي سياسات قبول الطلبة التغيرات الطارئة على تعليمات امتحان الثانوية العامة.	3.15	.99	22	متوسطة
5	تدعم سياسات قبول الطلبة التوجهات والسياسات الاقتصادية.	3.10	.94	23	متوسطة
3	تتصف سياسات قبول الطلبة بشموليتها.	3.03	1.18	24	متوسطة
11	تراعي سياسات قبول الطلبة الطاقة الاستيعابية للجامعات.	3.02	.87	25	متوسطة
	المتوسط الكلي لسياسات القبول	3.42	0.89		متوسطة

يبين الجدول (2) أن المتوسط الكلي لمقياس سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل بلغ (3.42) وبدرجة متوسطة، في حين أن المتوسطات الحسابية للعبارات ودرجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل جاءت بدرجة متوسطة ومرتفعة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.02 و3.90)، حيث جاءت العبارة (تواكب سياسات قبول الطلبة المعايير العالمية للجودة الشاملة.) بالرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (3.90) وبدرجة مرتفعة ويعزى ذلك إلى أن الجامعات الأردنية تسعى لتحقيق شروط هيئة الاعتماد التي تجبر الجامعات أن توفر شروط الجودة الشاملة، وقد جاءت العبارة (تساهم أسس قبول الطلبة برفع كفاءة الخريج الجامعي) بمتوسط حسابي (3.63) وبدرجة متوسطة، ويعزى ذلك لاعتماد أسس القبول في الجامعات الأردنية على معيار معدل الثانوية العامة والذي لا يعطي مؤشر الثبات في مستوى الطالب عند دخوله الجامعة وانخراطه في التعليم الجامعي. وجاءت العبارة (تراعي أسس قبول الطلبة شروط الصحة النفسية والجسدية للطالب.) بمتوسط حسابي (3.16) وبدرجة متوسطة، ويعزى ذلك لعدم وجود مقابلات مباشرة للطلبة المتقدمين للقبول في الجامعات الأردنية، لا سيما وأن التقدم بالطلبات أصبح إلكترونيًا بشكل كامل في السنوات الأخيرة، وجاءت العبارة (تراعي أسس قبول الطلبة الطاقة الاستيعابية للجامعات...) بالرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي (3.02) وبدرجة متوسطة، ويعزى ذلك لازدياد أعداد الطلبة الناجحين في الثانوية العامة وبمعدلات مرتفعة تؤهلهم لدخول التخصصات التي يرغبونها مما شكل ضغطًا على القائمين على عملية القبول بضرورة توفير مقعد جامعي لهؤلاء الطلبة بغض النظر عن الطاقة الاستيعابية للجامعات، ومدى توفر أعضاء هيئة التدريس، وملاءمة القاعات التدريسية لأعداد الطلبة.

4-2-النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة لدرجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى لمتغيرات الجنس، والتخصص والرتبة الأكاديمية".

4-2-1-فحص أثر متغير الجنس:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعينات المستقلة على مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للجنس والجدول التالي يبين هذه النتائج

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعينات المستقلة درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للجنس

المقياس	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المتوسط الكلي للمقياس	ذكر	156	3.39	.27	-2.290	298	.023*
	أنثى	144	3.46	.26			

*دال إحصائيا عند مستوى 0.05

يبين الجدول (3) أن قيمة " ت" درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للجنس بلغت (-2.290) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 هذا يدل على وجود فروق في مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للجنس وجاءت الفروق لصالح الإناث بمتوسط حسابي أعلى من الذكور.

ويعزى ذلك إلى إيمان المرأة الأكاديمية بدورها الفعال في تحقيق أهداف العملية التعليمية، وكذلك إيمانها في قدرتها كعضو له القدرة على تحقيق الأثر والفارق لدى الطلبة.

وكذلك يمكن القول بأن الإناث لديهن نظرة مختلفة عن الذكور في الجانب التعليمي بحيث تمتلك الفتيات الطموح في الاستمرار في التعليم لمرحلة ما بعد البكالوريوس والدخول في مرحلة الدراسات العليا منهن برغبة الحصول على مكانه اجتماعية مرموقة، والبعض منهن للاستزادة بشهادة تمكنها من الحصول على وظيفة بشكل أسرع.

4-2-2-فحص أثر متغير التخصص:

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعينات المستقلة على مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للتخصص والجدول التالي يبين هذه النتائج

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعينات على مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للتخصص

المقياس	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المتوسط الكلي للمقياس	إنسانية	156	3.36	.27	-4.635	298	.000*
	علمية	144	3.50	.24			

*دال إحصائيا عند مستوى 0.05

يبين الجدول (4) أن قيمة " ت" درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للتخصص بلغت (-4.635) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 هذا يدل على وجود فروق في مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للتخصص وجاءت الفروق لصالح التخصصات العلمية بمتوسط حسابي أعلى من التخصصات الإنسانية.

ويعزى ذلك إلى أن معظم الطلبة الذين يحصلون على معدلات مرتفعة في امتحان الثانوية العامة يفضلون الكليات العلمية، ويحتاجون إلى تدريب وتطبيق دائم، وبالتالي يعمل أعضاء هيئة التدريس على توفير ما يحتاجه الطلبة من مهارات تؤهلهم للعمل في الميدان بعد تخرجهم.

وكذلك يمكن القول بأن طبيعة المجتمعات لديها نظرة لبعض التخصصات بأنها تخصصات لا جدوى لها وفي ضوء ما المعدلات الثانوية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الخمس الأخيرة دون سابقها جعل لدى الطلبة وأهاليهم نظرة الى التخصصات الطبية والعلمية بشكل أكبر من باقي التخصصات وخاصة التخصصات الإنسانية التي ينظر اليها البعض بأنها تخصصات تقليدية لا مجال للعمل بشهادتها مستقبلاً.

4-2-3-فحص أثر متغير الرتبة الأكاديمية:

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للرتبة الأكاديمية والجدول التالي يبين هذه النتائج

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للرتبة الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أستاذ مساعد	191	3.45	.254
أستاذ مشارك	79	3.38	.286
أستاذ دكتور	30	3.37	.248
المجموع	300	3.42	.264

يبين الجدول (5) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للرتبة الأكاديمية، ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم إجراء اختبار تحليل التباين الثنائي، والجدول التالي يبين هذه النتائج:

جدول (6) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق على مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للرتبة الأكاديمية

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المتوسط الكلي للمقياس	بين المجموعات	.359	2	.179	2.612	.075
	داخل المجموعات	20.405	297	.069		
	المجموع	20.764	299			

يبين الجدول (6) أن قيمة " ف" درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للرتبة الأكاديمية بلغت (2.612) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 هذا يدل على عدم وجود فروق في مقياس درجة تأثير سياسات قبول الطلبة في الجامعات الأردنية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعزى للرتبة الأكاديمية،

ويعزى ذلك أن عضو هيئة التدريس بمختلف رتبهم الأكاديمية يتعاملون مع الطالب الجامعي بمختلف التخصصات بما تتطلبه الخطط التعليمية، إضافة إلى عدم وجود دور لأعضاء هيئة التدريس في عملية اختيار الطلبة وقبولهم.، وكذلك إن دور عضو هيئة التدريس يتمثل في تقديم المعرفة والمهارة للطالب الجامعي، والاقتصار بشكل كبير على فئة محددة تقوم باعمال لجان خاصة تقوم بدراسة التعديلات الخاصة باسس القبول الجامعي، وكذلك فان عضو هيئة التدريس الجامعي لا يعطى حقوقة الكافية في المشاركة الفاعلة في مثل هذه القرارات التي يعدّ هو محورها الأساسي باعتباره على تماس مباشر مع الطلبة ويتابع شؤون الطلبة ويلتقي بهم عن قرب وبشكل مستمر طيلة الفترة الدراسية للطالب.

التوصيات والمقترحات.

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة وتقترح ما يلي:

1- العمل على مراجعة وتطوير أسس قبول الطلبة بما يتواءم مع تحقيق الجودة لمخرجات التعلم وبما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية في سوق العمل المحلي.
2- عدم الاكتفاء بشرط معدل الثانوية العامة كمعيار للقبول في التخصصات الجامعية، واعتماد معايير أخرى كاختبار القدرات، والمقابلات المباشرة.
3- العمل على إجراء المسوحات التي تخص سوق العمل المحلي والعالمي ومتطلباته والعمل على تحقيقها ضمن عملية التعليم الجامعي.
4- إجراء المزيد من الدراسات التطويرية المرتبطة بأسس ومعايير اختيار الطلبة وقبولهم في الجامعات الأردنية.
5- إجراء المزيد من الدراسات التي تربط أسس القبول بمخرجات التعليم ومتطلبات وحاجات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع بالعربية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003). ***تقرير التنمية البشرية لعام 2003***، عمان، الأردن.
- بسما، ناهد، (2001). ***الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية وطرق قياساها***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا.
- الهنساوي، ليلى (2018) المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل دراسة على عينة من الخريجين بالحضر، مجلة جامعة القاهرة، 78 (1)، 1-63.
- الجوارنة، المعتصم بالله وصوص، ديمة (2017) التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

- الجوارنة، المعتصم بالله، (2004). ***تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي***، رسالة دكتوراه غير منشورة، إربد، الأردن.
- حسن، محمد (2022) دراسة مقارنة لإجراءات تعافي نظام التعليم والتدريب التقني والمهني من جائحة كوفيد 19 واثارها في كل من استراليا وفنلندا وإمكان الإفادة منها في مصر، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، 37 (4)، 377-538.
- الخرابشة، عمر؛ الهباهبة، عبد الله، (2011). معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في كليات التربية في الجامعات الأردنية، ***مجلة الدراسات التربوية والنفسية***، مج (5)، ع2، 99-129.
- داغر، ازهار والطراونة، اخليف والقضاة، محمد امين (2016) درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، دراسات العلوم التربوية، 43 (5)، 2033-2049.
- الزيادات، محمد، النسور، مروان، (2007). *المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الأردني*، **المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر- أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي**، جامعة عين الشمس، مج (1): ص 64-.86
- السلخي، محمود، (2012). تصور مقترح لشروط اختيار الطلبة في كليات التربية بالجامعات الأردنية في ضوء شروط القبول العالمية، ***مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية***، ع (12): 315- 354.
- شتيوي، عبد الله (2019) التعليم العالي، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- الشراح، يعقوب، (2002). **التربية وأزمة التنمية البشرية**: الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- ضمايرة، جهان (2020) الإستراتجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، مجلة جامعة فلسطين التقنية خضوري للأبحاث، 8 (3)، ص 179 – 200.
- الطلاع، احمد (2005) مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات التعليم العالي في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- عزام، زكريا، (2014). دور مؤسسات التعليم العالي في تطوير جودة مخرجات الخدمات التعليمية في الجامعات الأردنية، ***المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي***، مج (7)، ع (17): 141-160.
- العودات، يوسف، (2003). مخرجات التعليم الديني الإسلامي والمسيحي واليهودي الاجتماعية والسياسية، ***دراسات شرق أوسطية***، م (8)، ع (25)، ص 15 -143.
- عيسان، صالحة (2006) التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيكو)، مسقط.
- كعواشي، عبد العالي، (2007). نموذج تقييم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، ***مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية***، ع (4): 501- 526.
- محمد، سالي وحسن، نهلة وعبد الحميد، حسام (2019) دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب أفريقيا، مجلة جامعة حلوان، 2 (2)، 123-151.
- محمد، فاطمة (2020) تطوير سياسات قبول الطلاب الجامعي في التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية ببنها،م (4)، ع (122)، ص 359-376.
- المصري، إبراهيم (2018) الجودة الشاملة في التعليم، عمان: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- مقدادي، يونس (2021) مخرجات التعليم الجامعي وطموحات سوق العمل، مقال منشور موقع جامعة عمان العربية.
- نصار، سامي (2019) تطوير سياسة القبول بالتعليم العالي في ضوء معايير الجودة، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2023) السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة لمرحلة البكالوريوس للعام الجامعي 2023/2024، منشورات وحدة القبول والتسجيل.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- David, B, Harold T, (2000). Qualityin Higher Education, vol 6, ***part of the Taylor & Francis Group***,
- Hart,P. (2008).**How shold Colleges Assess and Improve Student Learning? Asurvey of Employers Conducted on Behalf of The Association of American Colleges and Universities**.
- Murad, A Final Repot (2005). Study Research to Assess the Cobs between knowledge and labour Market Demands in the In the in for motion Technology and Business Administration Specialization in Jordan, Amman, Dajani.
- WIPO (2019) WIPO Academy Education and Training Programs Portfolio – 2020, WIPO Publication, 467.